أثر الانفتاح التجاري على نسبة التشغيل في القطاع الصناعي للاقتصاد الليبي

انتصار مفتاح عبدالله الغويل

الملخص:

اهتم البحث بدراسة أثر انفتاح الاقتصاد الليبي علي نسبة التشغيل في القطاع الصناعي ، والتعرف علي أهم السياسات التجارية التي اتبعت لتحرير التجارة الخارجية في ليبيا، وتمثلت مشكلة البحث في وجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي والمساهمة الضئيلة للقطاعات الإنتاجية السلعية (الزراعة، والصناعة)، وارتفاع درجة تبعيته الاقتصادية الناتجة عن زيادة انفتاح الاقتصاد علي الخارج، والأمر الذي قادنا لتحليل دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهدف الي استعراض معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي علي الخارج ، واعتمدت الدراسة علي جمع وتحليل البيانات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وتختبر الدراسة فرض أنه وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ونسبة العاملين بالقطاع الصناعي إلي إجمالي العمالة الليبية، وتوصل البحث إلي أن الاقتصاد الليبي يحقق مكاسب من الانفتاح التجاري حيث ساهم برفع مستوي الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوصلت إلي أن اتباع الاقتصاد الليبي لسياسات تجارية مرنة، وتنفيذ بعض البرامج التنموية أدت إلي تطور النشاط الاقتصادي في الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) وساهمت في رفع معدلات الانفتاح، وجاءت أهم التوصيات بضرورة وضع استراتيجية شاملة لزيادة التنويع الاقتصادي، وتعزيز الاستفادة من انفتاح الاقتصاد واستغلال تدفق المعرفة لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

Abstract:

The study concerned the study of the impact of the openness of the Libyan economy on the percentage of employment in the industrial sector and the identification of the most important trade policies adopted to liberalize foreign trade in Libya. The problem of research was the presence of structural imbalances in the Libyan economy and the negligible contribution of commodity production sectors (agriculture and industry) Which led us to analyze the role of liberalization of foreign trade in achieving economic development, and aimed at reviewing the rates of openness of the Libyan economy abroad, and adopted the study on the collection and analysis of the (2000-2014). The study examines the hypothesis that there is a negative relationship between the opening up of trade and the percentage of workers in

the industrial sector to the total Libyan labor. The research concluded that the Libyan economy is making gains from trade openness which contributed to raising the level of productivity and developing managerial and organizational competencies. The Libyan economy's adoption of flexible trade policies and the implementation of some development programs led to the development of economic activity in the period 2001-2010 and contributed to raising the rates of openness. The most important recommendations were the need to develop a comprehensive strategy to increase economic diversification, Economy and exploit the flow of knowledge for the development of non-oil economic sectors.

المقدمة:

تعمل الدول النامية علي تنمية اقتصادها لرفع رفاهية مواطنيها، من خلال تطبيق برامج للإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، والتوجه الي سياسة الانفتاح التجاري، وبما أن الاقتصاد الليبي هو من الاقتصادات النامية فهو اتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال اعتماده بشكل رئيسي علي دور القطاع الخارجي في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث بلغ معدل الانفتاح الاقتصادي نسبة تفوق ٥٠%، في حين لا تزيد هذه النسبة عن ٤٠% في بقية الدول العربية و٤٥% في الدول الصناعية في عام ٢٠٠٦ [١]، ووضعت عدة برامج تنموية في ليبيا كان الهدف الرئيسي منها منصباً علي توجيه العائدات النفطية لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية وتصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد، ولاسيما القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) في محاولة لخلق بدائل لقطاع النفط باعتباره مورداً طبيعياً ناضباً، فإن الاقتصاد الليبي لم يستطع التحرر من سيطرة قطاع النفط مما جعل هذا الاقتصاد يتأثر بالتقلبات والتغيرات التي تحدث في أسواق النفط العالمية.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي بالتعرف علي أثر انفتاح الاقتصاد الليبي علي معدل التشغيل في القطاع الصناعي ومدى مساهمته في تنويع الهيكل الاقتصادي.

ثانياً: فروض البحث:

ينطلق البحث لدراسته للمشكلة من الفرضية التالية:

وهي وجود علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ونسبة العاملين بالقطاع الصناعي إلي إجمالي العمالة الليبية.

ثالثاً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلي:

١- استعراض مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.
٢- دراسة مدى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلى الإجمالي.
٣- دراسة تطور حجم التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية .

رابعاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الذي تمارسه التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ودورها في تنفيذ المشاريع التنموية وامدادها بالمستلزمات السلعية المختلفة، وكذلك تسليط الضوء على أهمية القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ونسب التشغيل في كل قطاع .

خامساً: حدود البحث:

١- **الحدود المكانية:** يتناول الباحث الاقتصاد الليبي بالدراسة والتحليل.
٢- **الحدود الزمنية:** تناول الباحث الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٤) وهذه الفترة شهد فيها الاقتصاد الليبي العديد من التغيرات والتطورات وللعديد من الظروف المختلفة التي صاحبتها فترات انتعاش وانكماش في الاقتصاد.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (عبدوس عبدالعزيز، ٢٠١٠)[٢]

أشارت الدراسة الي الأسباب الداعية الي تطبيق سياسة الانفتاح التجاري للدول المتقدمة والنامية والي إيجابيات وسلبيات الانفتاح علي اقتصاد هذه الدول ، وتوصلت الدراسة الي أهم النتائج وهي أن الانفتاح التجاري غير المدروس يؤدي الي زيادة تضرر الدول النامية من خلال النتائج السلبية لهذه السياسة علي بعض مؤشرات التنمية البشرية، وأن الزيادة في الانفتاح تكون في مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الاولي.

٢- دراسة (Celal Bayar, 2003)[٣]

توضح الدراسة دور تحرير التجارة في النمو الاقتصادي، بالتركيز علي دور الصادرات والواردات واستخدمت الدراسة اختبارات السببية للتعرف علي العلاقة بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي، وتشير النتائج الي أن الاقتصادات المنفتحة علي الخارج تكون معدلات نموها أعلي من الاقتصادات المغلقة وأن إزالة الحواجز عن المعاملات التجارية تزيد المكاسب المتأتية من التجارة.

سابعاً: الإطار النظري :

١- مؤشرات الانفتاح التجاري:

وفيما يلي عرض مختصر لمؤشرات الانفتاح التجاري:

أ- مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي:

يبين هذا المؤشر مدى أهمية كل من الصادرات الوطنية والواردات إلى الناتج المحلي، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقييس مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج هو نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي[٤]، فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على زيادة درجة انفتاح الاقتصاد على الخارج، وإذا بلغت هذه النسبة (٤٠%) أو أكثر يعد الاقتصاد منفتحا على الخارج.

ويتم حساب درجة الانفتاح التجاري حسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة الآتية:

درجة الانفتاح للخارج = الصادرات الوطنية + الواردات / الناتج المحلي * ١٠٠%

ب- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي:

يمكن حساب درجة الانفتاح التجاري وفق هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

درجة الانفتاح للخارج = قيمة الصادرات الوطنية / الناتج المحلي * ١٠٠%

وبالنسبة لهذا المؤشر فقد اعتبر ارتفاع النسبة إلى (٢٥%) فأكثر يجعل الدولة تدخل في منطقة الانفتاح التجاري، وعادة ما يأخذ هذا المؤشر قيما مرتفعة بالنسبة للدول التي تعتمد بنسبة كبيرة في دخلها القومي على إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جدا من السلع[٥].

ج- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي:

يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي مؤشرا يعكس درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، ويعتبر اقتصاد الدولة منفتحا للخارج إذا شكلت الواردات نسبة تزيد (٢٠%)، ويمكن حساب هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

درجة الانفتاح للخارج = الواردات من الخارج / الناتج المحلي * ١٠٠%

د- نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات:

تقاس نسبة امتصاص الواردات لحصيلة الصادرات عن طريق نسبة الواردات إلى الصادرات وتبين هذه النسبة أثر التغير في حصيلة الصادرات على الواردات، وهذا يعني أن الواردات تعتمد اعتمادا مباشرا على حصيلة الصادرات، فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على أن الواردات تمتص جزءاً كبيراً من حصيلة الصادرات[٦].

٢- دور التجارة الخارجية في البناء الهيكلي للاقتصاد:

يساعد انفتاح الاقتصاد للعالم الخارجي علي سد احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات المختلفة والاستفادة من مزايا السوق الخارجي، وتأمين مستلزمات عملية التنمية، ومن بين آثار التجارة على الاقتصاد ما يلي:

١. ان التنمية تتطلب توسعا في إقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها، وهذا يقتضى قدرا من رؤوس الاموال الانتاجية بشكل آلات ومعدات ، مما يؤدي بالضرورة الى الاعتماد على توفير هذه المستلزمات من الخارج باستيرادها من الدول الاخرى.

٢. ان تشغيل المشروعات الإنتاجية اللازمة لتحقيق توازن هيكل الاقتصاد، تقتضي استيراد مستلزمات الانتاج اللازمة من الخارج وذلك نظرا لعجز القدرة الإنتاجية المحلية عن توفيرها.
٣. استيراد الآلات والمعدات ذات تقنيات أعلي عن تلك المستخدمة محلياً يؤدي إلي انخفاض التكلفة الاجتماعية للإنتاج مع توفير فرص عمل إضافية، وتحقيق زيادة فعلية في إنتاجية العمل(٧).
٤. ان الامكانات التي تتيحها تحرير التجارة يسهم في تحقيق عملية التنمية بمدى اوسع مما هو عليه الحال في حالة اعتمادها على السوق المحلية، حيث ترفع تحرير التجارة الكفاءة في توزيع وتخصيص الموارد ومن ثم زيادة الدخل(٨).

وهناك أهدافاً أساسية تسعى اليها الدول في خططها الإنمائية وفي تحرير تجارتها الخارجية، يمكن حصر أهم هذه الاهداف في الآتي(٩):

١- زيادة الدخل القومي الحقيقي و تحقيق نسبة أعلى في دخلها من معدل نمو السكان.
٢- رفع مستوى المعيشة.
٣- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
٤- التوسع في الهيكل الإنتاجي و بناء الصناعات الثقيلة ان امكن ذلك من اجل ان تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، والتوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية، ورفع من فرص العمل للمواطنين .
٥- العمل عل الحد من الاستيرادات الى ادنى قدر ممكن دون ان يترك ذلك آثاراً انكماشية تقلل من حجم النشاطات الاقتصادية او تقلل من مدى التنمية.
٦- العمل على التوجه نحو تصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تعوض عن استيراد سلع استهلاكية او مستلزمات انتاج فهنالك طاقات كامنة غير مستغله بشكل مناسب.
٧- العمل على تشجيع الصادرات بكل الوسائل الممكنة في تقديم الدعم والاعانات لها.
٨- تلجأ الدول النامية للانفتاح الاقتصادي لتوسيع وتطوير القدرة الانتاجية للاقتصاد من خلال بناء قاعدة للصناعة الإنتاجية، كما يساهم الانفتاح علي نقل التكنولوجيا وتعالج أزمة المديونية للدول النامية(١٠).

وهناك عدة مؤشرات للتنمية الاقتصادية وهي:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية والذي مازال يستعمل علي نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، كما يعد أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد بسنة، والنمو الاقتصادي هو مؤشر

للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفع هذا المؤشر لبلد ما دل علي تقدم اقتصادها[١١].

٢- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[١٢]:

هذا المؤشر هو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعبر عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً علي عدد سكان الدولة فكلما زاد معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك علي نمو اقتصاد الدولة.

٣- مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

يدل ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي علي تحقيق التنمية الاقتصادية خاصةً في الدول النفطية التي تعتمد علي النفط في تمويل أنشطتها الاقتصادية.

٤- مستوي البطالة:

يدل ارتفاع مستوي البطالة علي انخفاض مستوي التنمية الاقتصادية في أية دولة، والعكس صحيح فعند انخفاض مستوي البطالة يدل علي تقدم اقتصاد الدولة وتحقق التنمية الاقتصادية[١٣].

ثامناً: الإطار التطبيقي:

١-مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

أ- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع الزراعة في ليبيا من القطاعات الهامة التي تسعى الدولة من وراء الاستثمار فيه إلى تنويع إنتاجها ومصادر دخلها القومي، والتقليل من اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي، بهدف خلق قاعدة اقتصادية قوية تعتمد على قطاعات إنتاجية تنموية متعددة، لهذا فقد حظي قطاع الزراعة باهتمام خاص، حيث خصصت له الدولة مبالغ ضخمة تم إنفاقها في مجالات متعددة بهذا القطاع، على أساس زيادة معدل نمو قطاع الزراعة، بما يكفل للقطاع من زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[١].

ومن خلال الجدول رقم (١) نجد أنه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تطوير القطاع الزراعي، إلا أن مساهمته في النتائج المحلي الإجمالي لازالت منخفضة لم تتجاوز ٩% وفي نهاية فترة البحث يلاحظ تدني كبير في نسب مساهمة القطاع الزراعي حيث بلغ (٠.٨%) عام ٢٠١٣، ويمكن إرجاع هذه المساهمة المتواضعة جداً إلى المعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي في ليبيا مثل نقص المياه وقلة الأراضي الزراعية الجيدة، وعدم توفر الأيدي العاملة المناسبة للفلاحة بسبب مغادرة معظم الأيدي العاملة العربية من ليبيا نظراً للظروف الأمنية للبلاد، لذا فإن مستقبل القطاع الزراعي مرتبط بمدى القدرة على التغلب على هذه الصعوبات[٢].

وبلغ نسبة مساهمته في تكوين اجمالي الناتج (٢.٣%) فقط في المتوسط خلال فترة البحث، وذلك يعكس درجة التدهور في القطاع الزراعي وعدم توجيه الاستثمارات ذات الجدوى إلي هذا القطاع، مما يؤدي إلي زيادة الواردات الليبية من المواد الغذائية والحيوانية.

ب- مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر الصناعة في ليبيا من النشاطات الاقتصادية الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه النشاط الصناعي في تحقيق التحول الاقتصادي، فقط أعطيت الدولة لهذا القطاع أهمية كبيرة، ومن خلال الجدول رقم (١) فنلاحظ أن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً بشكل كبير، ففي بداية الدراسة تذبذبت نسبة بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي (٥.٥%) عام ٢٠٠٠، وانخفضت هذه النسبة في عام ٢٠٠٤ وبلغت (١.٩%) وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة ولعل السبب الرئيسي لانخفاضها يرجع إلى تدني مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية نتيجة لعدة مشاكل وصعوبات يواجهها القطاع الصناعي، بينما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ وبلغت نسبته حوالي (٦.٣%) وهي أعلى قيمة وصلت لها خلال فترة الدراسة، وذلك يعود إلى بروز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل التحويلات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، وبالرغم من الزيادة الذي شهدها ناتج الصناعة التحويلية، ولعل أبرز ما ساهم في زيادة نمو القطاع الصناعي هو نمو صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمنت والصناعات البتروكيماوية والتي تحتكرها الدولة، إلا أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية.

وفي نهاية فترة البحث عادت نسب مساهمة الصناعات التحويلية للانخفاض حيث وصلت نسبته (٢.٩%) في عام ٢٠١٤ وذلك بسبب تدهور الاقتصاد المحلي وما مر به من اضطرابات أمنية وخسارة عديد من المشاريع الخاصة ومغادرة الشركات الأجنبية وبتباطؤ النشاط المالي[١٤]، مما يعني أن الاقتصاد الليبي مازال أمامه طريق طويل ليتمكن من تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تسود الاقتصاد، والمتمثلة في هيمنة قطاع النفط وضآلة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في المتوسط نسبة (٤.٢%) خلال فترة البحث، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة اسباب منها، محدودية القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي، وسيطرة القطاع العام المتدني الإنتاجية شبه التامة على المشروعات الصناعية، وضعف مرونة الجهاز الإداري والإنتاجي للقطاع، وبسبب ضخ مبالغ ضخمة لإقامة مشاريع صناعية أثبتت بعد فترة عدم جدواها الاقتصادية[١٥].

ج- مساهمة قطاع الخدمات الناتج المحلي الإجمالي:

يصنف قطاع الخدمات في الدول المتقدمة بكبر حجمه والنمو المتزايد بشكل ملحوظ وتنويع أنشطته في تحديد المواقع والتخزين والنقل والتعليم والاتصالات وتدفق المعلومات والتشغيل وغيرها التي تمارسها منظمات الخدمات[١٦].

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (٢٩.٦%) وهذه النسبة لا يستهان بها في تكوين الناتج المحلى الإجمالي وهذا يؤكد على أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الليبي ويشمل هذا القطاع أكثر من عشر قطاعات مكونة له، وإذا ما وزعت نسب مساهمة كل قطاع علي حدا فلن تتجاوز نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٤%، كما يلاحظ ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد في السنوات من ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، وذلك نظراً لرفع العقوبات الدولية عن الاقتصاد الليبي في عام ٢٠٠٣، بحيث حقق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي كما استفاد من الارتفاع الذي لحق أسعار النفط في هذه الفترة، كما شهد الاقتصاد الليبي نمواً في القطاعات غير النفطية في الفترة المذكورة، حيث يعتبر نمو الناتج المحلي غير النفطي من أهم العلامات التي تشير إلى تحسن هيكلة الاقتصاد، ونتيجةً لارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى وفرة العملات الأجنبية ولخفض الدولة للقيود المفروضة على الصادرات والواردات الليبية ، فارتفع معدل النمو للصادرات والواردات في عام ٢٠١٠، ومعدل النمو الحقيقي للقطاعات النفطية وبلغ (١.٢%) وللقطاعات غير النفطية بلغ (٤.٥%)[١٧].

جدول رقم (١) تطور نسب الانفتاح التجاري والتطور القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ونسب الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

السنة	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة مساهمة ناتج القطاع النفطي%	نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة مساهمة قطاع الصناعة الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي%
٢٠٠٠	٣٤.٩٥	١١.٩٥	٤٦.٩١	٢.٠٨٥	٣٧.٨	٨.٢	٧.٣٠١	٤٠.٥
٢٠٠١	٣٠.٦٦	١٦.٤١	٤٧.٠٧	٢.٢١	٣٥.٩	٧.٩	٦.٤٠٣	٦١.٤٢
٢٠٠٢	٥٢.٦٤	٣٧.٦	٩٠.٢٤	١.٠٢٩	٥٢.٨	٥.٣	٥.٨٣	٤٥.٣
٢٠٠٣	٧٠.٤١	٣٣.٥١	١٠٣.٩	٢.٧١	٥٦.٤	٤.٦	٧.١١	٤٣.٨٢
٢٠٠٤	٦٩.٤٢	٣٢.٥٢	١٠١.٩	٣.١٨	٦٤.٤	٣.٢	٦.٠٧	٣٣.٨١
٢٠٠٥	٦٤.٤٦	٢٣.٦	٨٨.٠٦	٢.٥٦	٦٩.٥	٢.١	٤.٧١	٢٣.٨٣
٢٠٠٦	٦٩.٥٢	٢٠.٦٣	٩٠.١٥	١.٣٢	٧٢.٣	٢	٤.٤٦٧	٢١.٢٩
٢٠٠٧	٦٩.١٥	٢٤.٣	٩٣.٤٦	١.٥٥	٦٩.٣	٢.١	٥.٦٥٨	٢٢.٠٩
٢٠٠٨	٧٢.٨٥	٢٤.٥٣	٩٧.٣٨	١.١٩	٧٠.١	١.٩	٥.٧٦	٢٠.٤٩
٢٠٠٩	٥٣.٦٧	٣١.٨	٨٥.٥٤	٢.٥٨	٥٤.٤	٢.٨	٧.٨٥	٢٦.٦
٢٠١٠	٦٠.١٣	٣١.٠٩	٩١.٢٢	١.٨	٥٩.٣	٢.٥	٧.٠٥١	٢٣.٨٧
٢٠١١	٥٣.٥٩	٣١.٤٩	٨٥.٠٩	٢.٢٨	٤٣.٨	١.٩	٣.٥٤	٥٥.٣٤
٢٠١٢	٦٨.٢٩	٢٨.٦٥	٩٦.٩٣	١.٧٣	٧٦.١	٠.٧	٤.٦٢	٢٩.٣٧
٢٠١٣	٧٣.٠٩	٥٤.٠٨	١٢٧.١	١.٠٥١	٧٢.٥	٠.٩	٥.٩٦	٢٨.٧٨
٢٠١٤	٥٦.٩٢	٩٨.٠٣	١٥٥	١.٣١	٥٦.٩	١.٤	٩.٧٩	٤٩.٠١

المصـدر: مصـرف ليبيـا المركـزي النشـرات الاقتصـادية، أعـداد مختلفـة، ٢٠٠٠-٢٠١٤.

تاسعاً: تطور حجم التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية ومعدلات البطالة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم محددات العمالة والتشغيل في جانب الطلب علي العمل، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي بحسب الدراسات إلي انخفاض معدلات البطالة بسبب زيادة الطلب علي العمل، فتحقيق زيادة في الناتج تتطلب المزيد من المدخلات – عوامل الإنتاج- ومنها عنصر العمل في العملية الإنتاجية، ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم أكبر من العمالة، أي أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة في حجم التشغيل، إلا أن هذا التأثير يعتمد

علي طبيعة النمو المتحقق وظروف وطبيعة الهيكل الاقتصادي، ونظراً لأن الاقتصاد الليبي يتميز بسيطرة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا القطاع يعتمد علي العمالة الأجنبية وعلي التكنولوجيا، فإن تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لن يقابله زيادة في معدل التشغيل، فمعظم العمالة الوطنية تتركز في القطاعات غير النفطية ويأتي القطاع الخدمي في المرتبة الأولي وخصوصاً الجهاز الإداري للدولة ويليه القطاع الصناعي ثم القطاع الزراعي، كما ارتفع معدل البطالة في نهاية فترة البحث بسبب استمرار التشوه والاختلال في الاقتصاد الليبي حيث بدأت مشكلة البطالة في الظهور منذ انخفاض أسعار النفط وفرض الحصار في فترة التسعينات.

جدول رقم (٢) تطور التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية (ألف فرد) ومعدلات البطالة للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع النفطي	عدد العاطلين	معدل البطالة%	إجمال عدد العاملين
٢٠٠٠	٢٣٩.١	١٨٢.١	٧٦١.٩	٣٩.٩	١٩٢.٤	_	١٤٤٥
٢٠٠١	١١٣.٢	١٢٦.٥	١١٣٧	١٤.٨	٢١١.٩٩	١٠.١٨١٩١	١٤٤٨.٧
٢٠٠٢	١٠٧.٧	١٢٩.٤	١١٨٥.١	١٤.٩	٢٣٣.٧١	١٠.٢٤٥٧٧	١٤٩٢.٦
٢٠٠٣	١٠٢.١	١٣٢.٤	١٢٣٣.٧	١٤.٩	٢٥٧.٨٢	١٠.٣١٦٢	١٥٣٤.٩
٢٠٠٤	١٠٩.٢	١٣٨.٣	١٢٧٥.٣	١٦.٨	٢٨٤.٦٢	١٠.٣٩٤٨٥	١٥٨٨.٩
٢٠٠٥	١١٧	١٥٢.٢	١٣١٩.٦	٢٩.٣	٣١٤.٤٢	١٠.٤٧٠١	١٦٦٥.١
٢٠٠٦	١٢٥.٨	١٥٨.٧	١٣٦٧.٢	٣١	٣٤٧.٥٩	١٠.٥٤٩٥٨	١٧٢٧.٣
٢٠٠٧	١٣٧.١٥	١٤٦.٢	١٣٨٩.٩٥	٣٦.٨	٢٦٩.٣٥	٢٢.٥٠٩٣-	١٧٩١.٩٥
٢٠٠٨	١٤٨.٥	١٣٣.٧	١٤١٢.٧	٤٢.٦	١٩١.١	٢٩.٠٥١٤-	١٨٥٦.٦
٢٠٠٩	٢٠٤.٣	١٥١.٨	١٤٦٦	٤٣	٢٠٤.٥٦	٧.٠٤٣٤٣٣	١٩٩٦.٥
٢٠١٠	٢١٥.١	١٦٠.٤	١٥٦٥.٢	٤٥.٧	٢١٨.٠٣	٦.٥٨٤٨٦٥	٢١٣٢.٨
٢٠١١	١٥٤	١٢٧.٣	١٤٠٩.٨	٤٠.٧	٢٨٣.٢١	٢٩.٨٩٤٩٧	١٧٩٩.١
٢٠١٢	١٩٥.٤	١٤٥.٥	١٥٢٤.١	٤٣.٩	٣٤٨.٤	٢٣.٠١٨٢٦	٢٠٥١.٣
٢٠١٣	١٥٠	١٢٣.٥	١٥٠٠.٦	٣٩.٥	٣٩٠.٥	١٢.٠٨٣٨١	١٨٤٣.٣
٢٠١٤	١٥٢	١٢٠.٩	١٤٥٥.٧	٣٩	٣٦٦.٧	٦.٠٩٤٧٥-	١٧٧٧.٩

المصدر:

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (٢٠١٠)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) انخفاض عدد العاملين في قطاع الزراعة من ٢٣٩.١ ألف عامل في عام ٢٠٠٠، إلي ١٠٩.٢ ألف عامل في عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٣ بلغ ٢٥٠ ألف عامل، وفي قطاع الصناعة انخفض عدد العاملين فيه من ١٨٢.١ ألف عامل عام ٢٠٠٠ إلي ١٣٨.٣ ألف عامل عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٣ انخفض إلي ١٢٣.٥ ألف عامل.

وفي قطاع الخدمات يلاحظ ارتفاع عدد العاملين فيه من ٧٦١.٩ ألف عامل عام ٢٠٠٠ إلي ١٢٧٥.٣ ألف عامل عام ٢٠٠٤، و في عام ٢٠١٣ إلي ١٥٠٠.٦ ألف عامل.

أما القطاع النفطي فانخفض عدد العاملين خلال فترة البحث حيث بلغ ٣٩.٩ ألف عامل في عام ٢٠٠٠، وفي عام ٢٠٠٤ انخفض إلي ١٦.٨، وبلغ في عام ٢٠١٣ بلغ حوالي ٣٩.٥ ألف عامل، بالرغم من تركز عدد العاملين في القطاعات غير النفطية يلاحظ انخفاض الناتج في هذه القطاعات علي من تركز معظم العمالة المحلية في هذه القطاعات، وعلي العكس في القطاع النفطي فهو يتميز بارتفاع الناتج مع انخفاض عدد العاملين فيه، وقد نتج عن هذا الوضع ظهور البطالة المقنعة في القطاعات غير النفطية وبخاصة الجهاز الإداري للدولة.

وتركزت العمالة الوطنية في القطاع العام نظراً لسيطرته علي كافة جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد وتهميش القطاع الخاص، فذلك ساهم في ارتفاع معدل البطالة حيث ارتفعت بمعدل (١٠.٢%) عام ٢٠٠١، وبلغت في نهاية فترة البحث حوالي (١٢.١%) في عام ٢٠١٣، كما أن سوق العمل الليبي يعتمد علي العمالة الوافدة وبشكل كبير في العديد من الأنشطة الاقتصادية، بسبب انخفاض المهارة والخبرة في العديد من الأعمال، وكما يعتمد القطاع الخاص علي العمالة الوافدة ويفضلها، لانخفاض تكلفة تشغيلهم مقارنة بالعمالة الوطنية ووجود الرغبة والجدية في العمل لديهم بشكل أكبر بكثير من العمالة الوطنية التي تتصف بانخفاض انتاجيتها وارتفاع تكلفتها.

شهد حجم القوي العاملة خلال الفترة ١٩٩٥– ٢٠١٢ تطوراً ملحوظاً حيث تزايد أعداد العاملين الليبيين في النشاط الاقتصادي، كما ارتفعت نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي، كما يلاحظ أن المعدل العام للبطالة قد استمر في الزيادة خلال فترة الدراسة، وذلك من (١١.٧%) سنة ١٩٩٥ إلى (٢٠%) سنة ٢٠١٠[١٨].

عاشراً: توصيف النماذج القياسية للدراسة:

أ- تعريف متغيرات النموذج:

المتغيرات التابعة وهي:-

- نمو الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي.Non-GDP
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلي إجمالي العمالة L

ويمكن توضيحها على النحو التالي:

١ـ المتغيرات التابعة:

ويمكن تعريف المتغير التابع بأنه المتغير الذي يعتمد علي متغير أو متغيرات أخري مفسرة لسلوكه تسمي المتغيرات المستقلة وتشمل في دراستنا ما يلى:

أ- نمو الناتج المحلى غير النفطي: (Non-GDP) يمثل نمو الناتج المحلى غير النفطي في الاقتصاد الليبي مؤشرا مهما على النمو الاقتصادي بعيدًا عن قطاع النفط الذى يتحكم في معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي ، ليعكس أثر الانفتاح على القطاعات غير النفطية.

ب- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلي إجمالي العمالة L:

تمثل نسبة العاملين في القطاع الصناعي لإجمالي العمالة كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتعتبر هذه النسبة قليلة في الاقتصاد الليبي، حيث أنها لم تتجاوز نسبة (١٣%) وقلت خلال فترة البحث إلي نسب أقل.

٢- المتغير المستقل: ويمثل في دراستنا بمتغير واحد فقط على النحو التالي:

الانفتاح التجاري (OT) وهو عبارة عن حاصل قسمة إجمالي التجارة الخارجية (صادرات+ واردات) في الاقتصاد الليبي نسبة الى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

الحادي عشر: تحديد الصيغة القياسية لنماذج الدراسة.

يمكن توضيح هذه الصيغ للنماذج القياسية على النحو التالي:

أ- قياس أثر الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلى غير النفطي:

$$\mathbf{Ln\ Non\text{-}GDP=a+bOT + et}$$

حيث أن:

Ln Non-GDP نمو الناتج المحلي غير النفطي

OT الانفتاح التجاري

et المتغير العشوائي.

ب- قياس أثر الانفتاح التجاري على نسبة العاملين في القطاع الصناعي لإجمالي العمالة:

$$\mathbf{Ln\ L\ =a+bLnOT + et}$$

حيث أن:

L نسبة العاملين في القطاع الصناعي لإجمالي العمالة

OT الانفتاح التجاري

et المتغير العشوائي.

هـ- مصادر البيانات:

اعتمد الباحث علي البيانات الصادرة عن نشرات مصرف ليبيا المركزي وتقارير اقتصادية مختلفة صادرة عن مجلس التخطيط العام، والهيئة العامة للمعلومات للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

الثاني عشر- علاقة الانحدار (الانفتاح التجاري على نمو الناتج غير النفطي):

أ- تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج التقدير للنموذج القياسي الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي يمكن تقيمها وتحليلها على النحو التالي:

١- التقييم الاحصائي للنموذج:

يلاحظ من الجدول أن معامل الانفتاح التجاري لم يكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P.value الاحتمال) حيث كانت أقل من ٥%، كدلك الحد الثابت (a) كان ايضا غير مقبول إحصائيا فيما أكد اختبار فيشر (F=2.5) على عدم معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ليست ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2=%16) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (١٦%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهى نسبة ضعيفة جدا تؤكد عدم اهمية الانفتاح التجاري في تفسير النمو الاقتصادي في الناتج المحلى غير النفطي.

٢-اختبار المشاكل القياسية للنموذج

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):**

ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٧١)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة.

جدول رقم (٣) نتائج علاقة الانحدار في الاجل الطويل (نموذج الناتج المحلى غير النفطي)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	١.٠٨٢٠٤٧	٠.٨٧٢٠٢٩	١.٢٤٠٨٣٧	٠.٢٣٦٦
الانفتاح التجاري	٠.٠١٤٢٦٠	٠.٠٠٩٠١٦	١.٥٨١٧٦٥	٠.١٣٧٧
R=(0.16) F=(2.5)				

اختبار المشاكل القياسية بالنموذج في الاجل الطويل						
علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار D.W	النتيجة
انحدار الانفتاح على معدل نمو الناتج المحلى غير النفطي	0.2316	J-B	٢.٠٣٠٠٣٩	F	١.٧١٤٨٤٧	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	٠.٨٩٠٦	الاحتمال	٠.١٧٩٧	الاحتمال	يقع بين DU-2	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8 .

الاختبار (J-B=0.2316) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.8906) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=2.03) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.1797) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

٣- التحليل الاقتصادي لعلاقة الانحدار في الاجل الطويل.

أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس ايجابا على تغير في نمو الناتج المحلى غير النفطي بمقدار ١% وهو تأثير محدود جدا ويعكس واقع الاقتصاد الليبي.

اجمالا يخلص الباحث الى وجود علاقة ايجابية ليست ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج غير النفطي.

الثالث عشر- علاقة الانحدار (الانفتاح التجاري على نسبة العمالة فى القطاع الصناعى إلى اجمالى العمالة):

علاقة الانحدار (الانفتاح التجاري على نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة)

أ- تقدير العلاقة في الاجل الطويل.

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج التقدير للنموذج القياسي الرابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي يمكن تقيمها وتحليلها على النحو التالي:

- **معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:**

يلاحظ من جدول (٤) أن معامل الانفتاح التجاري والحد الثابت كانا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من

القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة P.value حيث كانت أقل من ٥%، فيما أكد اختبار فيشر (F=15) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 =54%) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (54%) من التغير الحاصل في نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):**

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل دوربن واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٧٥)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=0.75) بمستوى دلالة محسوب (P-value = 0.684) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=0.404) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.53) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

يخلص الباحث الى قبول النموذج احصائيا وخلوه من المشاكل القياسية وهو ما يعطي النموذج قدرة عالية على التفسير والتنبؤ الاقتصادي.

جدول رقم (٤) نتائج علاقة الانحدار في الاجل الطويل
(نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	٣.٧١٦٤٨٣	٠.٤٠١٨٢٤	٩.٢٤٩٠٣٣	٠.٠٠٠٠
الانفتاح التجاري	-٠.٣٤٩٩٤١	٠.٠٨٩١٨٦	-٣.٩٢٣٧٢٤	٠.٠٠١٧
F=(15) R=%54				
اختبار المشاكل القياسية بالنموذج في الاجل الطويل				

علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار D.W	النتيجة
انحدار	٠.٧٥٠٧١١	J-B	٠.٤٠٤١٦٧	F	١.٧٥	النموذج

الانفتاح على نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة	٠.٦٨٤٣٠٢	الاحتمال	٠.٥٣٦٩	الاحتمال	تقع في منطقة عدم وجود الارتباط	خالي من المشاكل القياسية

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8

ب- تقدير العلاقة في الاجل القصير:

لتقدير العلاقة في الاجل القصير يتم التعامل مع الفروق الاولى لمتغيرات النموذج (Δ) مع إدخال حد الخطأ (ECTt-1) مبطأ لفترة زمنية واحدة كمتغير مستقل بالنموذج وبالتالي تكون صيغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta lnLt=a + b\Delta lnTOt +\lambda ECTt-1+et$$

حيث Δ الفرق الاول لمتغيرات النموذج.

ECT-- حد الخطأ وهو عبارة عن البواقي المقدرة من العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

λ معامل حد تصحيح الخطأ. ويعكس سرعة التعديل أو التصحيح للقيم الفعلية للمتغير التابع في اتجاه قيمه التوازنية.

وقد أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضحة بالجدول رقم (٥) للعلاقة بين الانفتاح التجاري ونسبة العمالة في القطاع الصناعي ما يلي:-

- **معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار**

يلاحظ من جدول (٥) أن معامل الانفتاح التجاري كان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة P.value حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) غير مقبول إحصائيا فيما أكد اختبار فيشر (F=5) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 =٣٨%) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٣٨%) من التغير الحاصل في نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة.

- **اختبار عام لكشف الارتباط الذاتي (LM):**

في ظل وجود تحلف زمنى لأحد المتغيرات فإن اختبار داربن واتسون ليس له اهمية ويتم استخدام اختبار LM بديلا عنه وقد اوضحت نتائج الاختبار إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=2.5) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.1361) وهي غير معنوية إحصائياً وبالتالي قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بالنموذج.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=1.35) بمستوى دلالة محسوب (P-value = 0.4374) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=2.85) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.119) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

يخلص الباحث الى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة في الاقتصاد الليبي في الآجلين الطويل والقصير.

جدول رقم (٥) نتائج علاقة الانحدار في الاجل القصير
(نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	-٠.٠١١٠٧١	٠.٠٣١٣٦٢	-٠.٣٥٢٩٩٥	٠.٧٣٠٨
الانفتاح التجاري	-٠.٣٥٧٧٣١	٠.١٩١٠١٩	-٢.٧٢٧٥٥	٠.٠١٧٩
حد الخطأ ECT	-٠.٩٨٧٩٥٠	٠.٣٧٦١٦٢	-٢.٦٢٦٣٩٦	٠.٠٢٣٦
F=5 ^{2}R=%38				

اختبار المشاكل القياسية بالنموذج فى الاجل القصير

علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار LM		النتيجة
انحدار الانفتاح على نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة	J-B	١.٣٥٦٥	F	٢.٨٥٣٦	F	٢.٥٠٩٢٤٤	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	الاحتمال	٠.٤٣٧٤	الاحتمال	٠.١١٩٣	الاحتمال	٠.١٣٦١	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8

الرابع عشر: الاستنتاجات والتوصيات:

١- يساعد الانفتاح التجاري على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يحقق الاقتصاد الليبي مكاسب من اتباعه لسياسة الانفتاح التجاري باتباع السياسات والإجراءات التي تساهم في إعادة هيكلة البنية الاقتصادية للاقتصاد والاستفادة من شبكة الإنتاج العالمي ونقل التكنولوجيا وتوفير العمالة الماهرة ذات الكفاءة والخبرات التي لا تتوافر في العمالة الوطنية، وكما ساهم الانفتاح الاقتصاد الليبي في رفع مستوي الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية، مع قيام الدولة ببعض الاصلاحات واتباع سياسات تجارية مرنة على مستوى الاقتصاد الكلي وتنفيذ بعض البرامج التنموية ومعالجة المشاكل الناجمة عن التشدد في سياسات التجارة الخارجية في الفترة السابقة، إلا أن الانفتاح لم يمكّن الاقتصاد الليبي التخلص من هيمنة قطاع النفط وتنويع الهيكل الاقتصادي، لا يزال هيكل الاقتصاد الليبي يعاني من خلل كبير بسبب الاستمرار في الاعتماد على النفط كمصدر .

٢- وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري ونسبة العاملين بالقطاع الصناعي إلي إجمالي العمالة الليبية، فقد تم قبول الفرضية حيث أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس سلبا على تغير في نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة بمقدار ٥٤% وهو ما يعكس الأثر السلبي للانفتاح على حجم العمالة في القطاع الصناعي فالانفتاح التجاري في ظل واقع إنتاجي غير قادر على المنافسة وعدم وجود حماية للمنتج المحلى ساهم في اختفاء العديد من السلع التي كانت تنتج محليا في الاقتصاد الليبي، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في توجه جزء كبير من العمالة ناحية القطاع الخدمي وهو ما يعكسه ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الخدمي في الاقتصاد الليبي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حيث يستوعب حولي (٨٠%) من حجم القوي العاملة الليبية. ولذا فتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من انفتاح الاقتصاد الليبي بما يفيده ويرفع من نموه، من خلال استغلال تدفق المعرفة المرافق لتحرير التجارة الخارجية والاستفادة من الشركاء التجاريين ومن تطورهم، والسعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك توصي الدراسة بضرورة وضع سياسات تحقق التنويع الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص العمل، والعمل على توسيع القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية، والاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريب، كذلك إعادة بناء القطاع الصناعي بحيث يصبح قطاعاً متطوراً وأساسه صناعات تحويلية مبنية بمعايير الكفاءة الإنتاجية العالية.

المراجع:

(١) صندوق النقد الدولي، تقارير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر،٢٠٠٥.
(٢) عبدوس عبدالعزيز،"سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة"، مجلة الباحث، مجلة دورية أكاديمية محكمة صادرة عن جامعة قاصدي– الجزائر، العدد الثامن، ٢٠١٠.
(3)Calal Bayar ,Trade Openness and economic growth, college of Business and Administrative sciences, Turkey, 2003.
(4) Sebastian Edwards," Openness, Tarde Liberalization and Growth in Developing Countries "Journal of Economic Literature , vol 31, No 3 (September 2012) , P 112.
(5) Hollis Chenery. Sherman Robinson and Moshe Syrquin , Industrialization and Growth, A Com parative Study (New York; Oxford Univeresity Press, 2008), P22.
(٦) امحمد أبوغالية، وآخرون، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج: دراسة تحليلية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٢٧، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.٢٠١٢، ص٢٤٥.
(7)Dominick Salvatore, introduction to international economics, OP _ CIT,P 198..
(٨) نسرين عبدالحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي، وزيادة حركة التبادل التجاري بين الدول وتراجع هذه الحركة في الوطن العربي (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠١٢)، ص ص (٢٥٠- ٤٠٢).
(٩) ينظر:
- وليد الجيوسي- أسس التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٨.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية،مصدر سابق، ص ١٢.
(١٠) فرانيسي جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص(١١٩-١٢٥).
(١١) هوشيار معروف-تحليل الاقتصاد الكلي (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،٢٠٠٥) ط١، ص ص (٧٦-٣٤٨).
(١٢) مايكل ايدجمان- الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسية، ت:محمد ابراهيم منصور، (القاهرة: الرياض: دار المريخ للنشر،١٩٩٩) ص ٨٥.
(١٣) المصدر السابق نفسه.
(١٤) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٣٩.
(١٥) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ١٩٩٩.
(١٦) المنظمة العربية للتنمية البشرية، بحوث ودراسات، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، فريق من خبراء المنظمة إشراف عبدالقادر فتحي لاشين، ص١٣.

(١٧) مصرف ليبيا المركزي- التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية ٢٠٠٨، ص٣٧.
(١٨) مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي"، العدد (٥٤)، (٥٦)، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠، ٢٠١١.